

تنسيق جزائري - أميركي حول آفاق تسوية الأزمات في شمال أفريقيا

السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.
وتندرج زيارة المسؤول الأميركي ضمن نهج واشنطن الجديد والنشط تجاه ليبيا في سياق بروز منافسة بين الجزائر والمغرب على احتضان جولات المفاوضات الليبية، فبينما اقترحت الأولى على رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي استقبال أطراف الصراع على أراضيها تجسيدا لمشروع المصالحة الوطنية، تواصل الرباط هي الأخرى المتحفظة من نتائج مؤتمر «برلين 2» حول ليبيا رعاية محادثات بين أعضاء المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب بشأن حسم ملف المناصب السيادية.

المسؤولان ناقشا القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، على غرار الأوضاع في ليبيا ومالي والصحراء الغربية

وتعتبر الجزائر والمغرب شريكين مهمين للولايات المتحدة بمنطقة شمال أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب وتتطابق مواقفهما بشأن التسوية السياسية للأزمة في ليبيا وطرد كافة القوات الأجنبية والمقاتلين من أراضيها لاسترجاع سيادتها.
وفي أكتوبر من العام 2020 جددت الجزائر وواشنطن شراكتها الاستراتيجية خلال زيارة وزير الدفاع السابق مارك إسبر للجزائر العاصمة، حيث تربط الدولتين مصالح استراتيجية مشتركة في محاربة الجهاديين في منطقة الساحل.

الجزائر - مثل لقاء وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة الاثنين في الجزائر العاصمة مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط جوي هود فرصة لتعزيز الحوار الاستراتيجي بين البلدين ودعم المصالح المشتركة.
ويبحث لعمامرة خلال استقباله هود الذي يقوم بزيارة عمل إلى الجزائر آفاق ترقية حلول سياسية وسلمية تختلف الأزمات التي تقوض السلم والأمن في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وأعاد بيان لوزارة الخارجية الجزائرية والجالية الوطنية بالخارج الاثنين "أن لقاء لعمامرة بالمسؤول الأميركي شكل فرصة لتباحث سبل تعزيز الحوار الاستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة، فضلا عن استعراض آفاق ترقية حلول سياسية وسلمية مختلف الأزمات التي تقوض السلم والأمن في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط".

وذكر البيان أن هود عقد من جهة أخرى جلسة عمل مع رشيد شكيب قايد الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، حيث جرى تقديم التعاون الثنائي وبحث آفاق توطيده وتنميته على ضوء علاقات الصداقة والتعاون التي تربط البلدين. وناقش الطرفان "القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، على غرار الأوضاع في ليبيا ومالي والصحراء الغربية ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، علاوة على جهود التصدي لجائحة كورونا".

كما لفت بيان الخارجية الجزائرية إلى أن هذه المشاورات تعكس السياسة رفيعة المستوى والعلاقات المتميزة بين الجزائر والولايات المتحدة، وكذا الإرادة المشتركة للعمل من أجل تعزيز

من دعموا قرارات الرئيس التونسي ومن عارضوها؟

قيس سعيد يعلن تجميد نشاط البرلمان وعزل رئيس الحكومة



قيس سعيد يصعد سياسيا

وأكد الاتحاد على "وجوب مراقبة التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس بجملة من الضمانات الدستورية وفي مقدمتها ضرورة ضبط أهداف التدابير الاستثنائية بعيدا عن التوسع والإجتهاد". ودعا أيضا إلى مراجعة التدابير الخاصة بالقضاء لضمان استقلاليته، في إشارة إلى إعلان الرئيس قيس سعيد توليه بنفسه رئاسة النيابة العامة من أجل تعقب النواب المتورطين في قضايا بعد أن كان قرر رفع الحصانة البرلمانية عنهم.



نيل الراجبي
ما أقدم عليه سعيد ليس حملة انتخابية بل تنفيذ قرارات
راجبي الخرافي
في غياب المحكمة الدستورية بخول للرئيس تأويل الدستور

كما طالب الاتحاد بتحديد مدة تطبيق الإجراءات الاستثنائية والإسراع بإنهائها حتى لا تتحول إلى إجراء دائم، والتمسك بالشرعية الدستورية في أي إجراء يتخذ في هذه المرحلة الدقيقة.

ومن جهتها أعلنت الرئاسة التونسية أنها ستصدر أمرا يضغط التدابير المنظمة للحالة الاستثنائية والتي ستستمر لمدة شهر مع إمكانية التمديد لها، وفق ما ذكر الرئيس قيس سعيد.

وعارضت أطراف سياسية قرارات الرئيس قيس سعيد، معلنة اختلافها معه في تأويل فصول الدستور. وأعلن حزب التيار الديمقراطي اختلافه مع الرئيس سعيد في تأويله للفصل 80 من دستور البلاد، وأفضا ما ترتب عنه من قرارات وإجراءات خارج الدستور.
وقال في بيان له إنه "لا يرى حلا إلا في إطار الدستور"، داعيا رئيس الجمهورية وكل القوى الديمقراطية والمدنية والمنظمات الوطنية لتوحيد الجهود للخروج بالبلاد من الأزمة باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ومقاومة الفساد السياسي.
لكن النائبة عن الحزب سامية عبو اعتبرت أن قرارات الرئيس التونسي تستعيد الدولة، ووصفت في مقابلة إذاعية رئيس حركة النهضة الإخوانية راشد الغنوشي بالشخص غير المسؤول. وقالت "إن البرلمان هو من انقلب على الدستور".
واعتبرت حركة النهضة قرارات سعيد انقلابا ضدها، مستنودة في ذلك من الحركات السياسية المقربة منها مثل ائتلاف الكرامة شريكها في الحزام السياسي للحكومة.

مناسب ومدروس تجنبنا لتفاقم الأوضاع، وما أقدم عليه قيس سعيد ليس حملة انتخابية، بل نفذ وعودا وقرارات لصالح تونس".
ودعا الناشط السياسي إلى ضرورة التفات المنظمات الوطنية والأحزاب السياسية حول الرئيس سعيد، وعدم الانجرار إلى العنف وتحجّب التجييش والمغالطات، لأن الخطوة المقبلة استثنائية.
واستطرد "أرجو أن تكون هناك حرب حقيقية على الفساد، وتفعيل استقلالية القضاء، فضلا عن تطهير وزارة الداخلية، وتكثيف الجهود للتصدي للجائحة الصحية".

ويرى خبراء القانون الدستوري أن قرارات الرئيس سعيد جاءت بعد توفر جملة من الظروف الموضوعية والواقعية التي كرسست حالة عطالة المؤسسات بالبلاد على غرار البرلمان الذي أصبح مسرحا للتجاوزات والمناكفات، وعجز الحكومة في إدارة الأزمات والتواصل المباشر مع رئاسة الجمهورية.

وقال أستاذ القانون الدستوري راجب الخرافي في تصريح لـ"العرب"، "في تقديري الجهة الوحيدة التي تقدر أن المحكمة الآن غائبة، فالجهة الوحيدة تصبح رئاسة الجمهورية استنادا إلى الفصل 72 من الدستور الذي ينص على أن رئيس الجمهورية يسهر على حماية الدستور".

وأضاف الخرافي "هذه القراءة هي رسمية ونهائية وملزمة للجميع، ولا يستطيع أي كان أن يقول إنها صائبة أم لا سوى المحكمة الدستورية، وعزل رئيس الحكومة هي مسألة خلافية بالأساس ولا يوجد نص صريح لذلك، والفصل 89 من الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية هو الذي كلف المشيئة والشروط الواقعية والموضوعية لعزله متوفرة".
وأردف "في ما يتعلق برفع الحصانة، هناك أكثر من 54 نائبا ارتكبوا جرائم رشوة واعتداء بالعنف وفساد، والبرلمان لم يرفع عنهم الحصانة".

أما بخصوص عزل رئيس الحكومة هشام المشيشي فقال الراجبي "هي حكومة مشلولة (9 وزراء بالنيابة)، وهناك عدم تواصل مع رئاسة الجمهورية وهو ما أدى إلى عجز الحكومة وأثر سلبي على أداء الدولة"، مشيرا إلى أنه "ينبغي على الرئيس أن يطمئن الشعب بشرح القرارات في الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية)".
وطالب الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو أكبر المنظمات النقابية في البلاد، الرئيس قيس سعيد الاثنين بوضع ضمانات دستورية مقابل التدابير الاستثنائية التي أعلنت الأحد وعدم التوسع فيها.
وأعلن عقب اجتماع مكتبه التنفيذي عن موقفه الداعم لحراك الشعبي ضد الفقر والفساد.

الدستور، ملاحظا أن "البرلمان سبق وأن خرق الدستور، وكل ما يقال الآن وما يحدث من تجاوزات بين أساندة القانون الدستوري وغيرهم هي مجرد أفكار لا يؤخذ بها في غياب المحكمة الدستورية، والبقية هي آراء تعبر عن أصحابها".
وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "هناك جانبيا سياسيا للمسألة، وهو تعبير عن غضب شعبي منذ عشر سنوات تفاقمت فيها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وأصبح الفساد مستشريًا، والحصانة البرلمانية بمثابة هروب من العقاب".
وتابع "هناك رئيس يؤمن بأهداف الثورة على غرار الشغل والحرية والكرامة الوطنية، وهذا ما لم يتوفر على امتداد عشر سنوات سابقة"، مضيفا "كل الأحياء الشعبية اشتعلت والرئيس سعيد تدخل في توقيت دعاة الفوضى".

وكان الرئيس التونسي قد أعلن عن إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي وتجميد عمل المجلس النيابي واختصاصاته لمدة 30 يوما ورفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضاء مجلس نواب الشعب وتوليه السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة ترأسها شخصية يعينها رئيس الجمهورية.

وأيدت قوى سياسية في تونس القرارات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد، معتبرة أن من شأنها أن تنقذ البلاد وترسي دعائم الاستقرار السياسي.

وعبر التحالف الديمقراطي من أجل تونس في بيان له عن مسانדתه لكل القرارات والإجراءات التي أعلن عنها سعيد وعن ثقته المطلقة في القوات العسكرية والأمنية وفي الإدارة التونسية وكل أجهزة ومؤسسات الدولة لتفويضها بما يحقق السلم الاجتماعي واستقرار البلاد وأمن المواطنين إيقاظا للدولة والوطن والمرور بالبلاد إلى مرحلة إقرار نظام سياسي يرتضيه الشعب ويؤيده بالاستفتاء.

وأضاف البيان "ردًا على جملة من الأكاذيب والشائعات وتشويه للحقائق التي تلت تلك القرارات الرئاسية ومنها خصوصا الترويج لتهمة الانقلاب المزعوم فإن حزب التحالف من أجل تونس يهيب برئيس الجمهورية أن يطمئن التونسيين والتونسيات مرة أخرى على أن الدولة ماضية في مسار الديمقراطية والتعددية ضامنة للحريات العامة والخاصة".
وأكد أمين عام التيار الشعبي زهير حمدي في تصريح لإذاعة محلية أن حزبه "يدعم جميع قرارات رئيس الجمهورية قيس سعيد ويؤيدها"، داعيا إلى إقرار خارطة طريق واضحة في هذا الإطار.

وأعاد المحلل السياسي نبيل الراجبي أنه "في غياب المحكمة الدستورية، يخول لرئيس الدولة تأويل

أثارت القرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد ردود أفعال واسعة في الأوساط الحقوقية والسياسية في البلاد، فبينما وجدت الإجراءات مساندة حزبية وشعبية من عدة أطراف، عارضت أطراف أخرى هذه القرارات وسط تأويلات دستورية مختلفة.

خالد هدوي

تونس - لاقت قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد بشأن تجميد نشاط البرلمان وإقالة رئيس الحكومة وغيرهما مساندة كبيرة من قبل قوى وأحزاب سياسية، كما أيد مراقبون القرارات في خطوة يعتبرونها تطبيقا للدستور وبداية مرحلة جديدة لإرساء دعائم الاستقرار السياسي بالبلاد.
واعتبرت حركة الشعب في بلاغ لها أن رئيس الجمهورية لم يخرج بهذه القرارات عن الدستور، بل تصرف وفق ما تملبه عليه مسؤوليته في إطار القانون والدستور حفاظا لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها وضمان السير العادي لدواليب الدولة.

كما عبّرت الحركة عن مسانדתها للقرارات التي أصدرها الرئيس سعيد واعتبرتها طريقا لتصبح مسار الثورة الذي انتهكته القوى المضادة لها وعلى رأسها حركة النهضة والمنظومة الحاكمة برمّتها.
ودعت حركة الشعب رئاسة الجمهورية إلى المحافظة على المكاسب التي تحققت في مجال الحريات العامة والخاصة والمنجز الديمقراطي الذي راهنت لوبيات الفساد على الانحراف في به في اتجاه ديمقراطية شكلية بلا مضمون اجتماعي سيادي والتعامل مع الإجراءات الجديدة على أنها إجراءات مؤقتة أملتھا الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد تزول بزوال أسبابها، فضلا عن الدعوة إلى المحافظة على سلمية التحركات وسلامة الممتلكات العامة والخاصة وعدم الانزلاق وراء دعاة الفوضى.

وعبر التحالف الديمقراطي من أجل تونس في بيان له عن مسانדתه لكل القرارات والإجراءات التي أعلن عنها سعيد وعن ثقته المطلقة في القوات العسكرية والأمنية وفي الإدارة التونسية وكل أجهزة ومؤسسات الدولة لتفويضها بما يحقق السلم الاجتماعي واستقرار البلاد وأمن المواطنين إيقاظا للدولة والوطن والمرور بالبلاد إلى مرحلة إقرار نظام سياسي يرتضيه الشعب ويؤيده بالاستفتاء.

وأضاف البيان "ردًا على جملة من الأكاذيب والشائعات وتشويه للحقائق التي تلت تلك القرارات الرئاسية ومنها خصوصا الترويج لتهمة الانقلاب المزعوم فإن حزب التحالف من أجل تونس يهيب برئيس الجمهورية أن يطمئن التونسيين والتونسيات مرة أخرى على أن الدولة ماضية في مسار الديمقراطية والتعددية ضامنة للحريات العامة والخاصة".

وأكد أمين عام التيار الشعبي زهير حمدي في تصريح لإذاعة محلية أن حزبه "يدعم جميع قرارات رئيس الجمهورية قيس سعيد ويؤيدها"، داعيا إلى إقرار خارطة طريق واضحة في هذا الإطار.
وأعاد المحلل السياسي نبيل الراجبي أنه "في غياب المحكمة الدستورية، يخول لرئيس الدولة تأويل

العدالة والتنمية المغربي يستنجد بشعبية بنكيران في الانتخابات القادمة

وأكد العثماني في تصريح إعلامي الأحد أن إجراءات اختيار المرشحين للانتخابات تعطي للأمانة العامة للحزب حق التدخل في المقترحات التي تصل إليها من القواعد "في حدود معينة"، مشيرا إلى أن الحزب يحرص على "إعطاء الأولوية للشباب".
وتكتم العثماني على موقفه الشخصي من ترشيح بنكيران، مشيرا إلى أن حزبه هو الأكثر تجديدا في مجال النخب، وقال "لدينا 82 في المئة نخبًا جديدة".

وبخصوص ما إذا كان بنكيران سيخوض الحملة الانتخابية إلى جانب الحزب رد العثماني بأنه لا يعرف، مشيرا إلى أن هذا السؤال يجب أن يوجه إلى بنكيران نفسه.
وبرر أعضاء من داخل الحزب اختيار عبد الإله بنكيران بوصفه رجل سياسة وتواصل لا نظير له داخل حزبه، وباستطاعته إعطاء دفعة قوية في المعركة الانتخابية بعد الإنهالك الشديد الذي لحق تنظيمهم السياسي.

ويحفظ الأخير من القياديين على ترشيح بنكيران للانتخابات المقررة في سبتمبر المقبل، باعتبار أنه سبق له تولي مسؤولية رئيس حكومة.
وأكد حمزة الأندلسي بن إبراهيم أن "ليس هناك قانونا ما يمنع ترشيحه؛ فبعد الإله بنكيران مواطن مغربي له حقوق سياسية ومدنية يتمتع بها على غرار كافة المواطنين المغاربة المؤهلين للترشيح، وإن كان عرفيا لم يسبق لأي وزير أول أن ترشح للبرلمان بعد نهاية مهامه".
وأعاد الباحث المغربي بان عبد الإله بنكيران بهذا الترشيح يرسخ ممارسة حديثة في المشهد السياسي المغربي تتمثل في عودة رئيس الحكومة السابق إلى صناديق الاقتراع بعد استراحة سياسية، هذا دون أن ننسى أن الرجل سبق له الترشيح لمجلس النواب في انتخابات 2016".

محمد ماموني العلوي

الرباط - عاد عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة والأمين العام السابق للعدالة والتنمية المغربي، إلى المشهد السياسي في البلاد مجددا بعدما تم اختياره وكيلًا للائحة الحزب بدائرة سلا المدينة، قرب العاصمة الرباط في الانتخابات البرلمانية القادمة.

ويتمتع بنكيران بشعبية واسعة لدى سكان سلا المدينة، حيث تم الترحيب بعودته من طرف غالبية أعضاء المجمع الانتخابي (الأعضاء الذين لديهم حق اختيار المرشحين) للترشيح باسمه خلال الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. ولم تطرح الأمانة العامة للحزب أي اسم مرشح آخر باسمها على سعيد دائرة سلا المدينة بخلاف باقي الأقاليم والجهات، وهو الأمر الذي يؤكد ضمنا عدم اعتراضها على ترشيح بنكيران للموعد الانتخابي المرتقب.

ويرى الباحث في القانون العام والعلوم السياسية حمزة الأندلسي بن إبراهيم أن "عبد الإله بنكيران يمتلك قاعدة شعبية داخل حزبه وما زال يتمتع بمناصب، وهو ما أهله للحصول على أغلبية مطلقة من الداعمين لترشيحه".
وأضاف الباحث المغربي في تصريح لـ"العرب" أن "استفادة الحزب من حملته المحلية تبدو أمرا صعبا لأن ثقة المواطنين في الحزب تقلصت نسبيا بفعل السياسات المتخذة من قبل الحكومتين اللتين ترأسهما حزب العدالة والتنمية منذ العام 2012".
وتحصل بنكيران على 21 صوتا من مجموع أصوات أعضاء المجمع الانتخابي للحزب (24 صوتا) أثناء عملية التصويت لاختيار مرشحي حزب العدالة والتنمية. وقال سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة والحزب، إن "ترشيح الأمين العام السابق للحزب نبع من القاعدة"، موضحا أن "بنكيران لم يكن حاضرا خلال ترشيحه".